انتخابات 2018

إشكاليات الطعون الانتخابية

عصام نعمة إسماعيل

أثار تغيير نظام الاقتراع من الأكثري إلى النسبي جملة إشكاليات متصلة بتعيين الجهة التي يحقّ لها الطعن في نتائج الانتخابات النيابية، وكذلك في مدى صلاحية المجلس الدستوري لبتّ هذا الطعن.

حدد النظام الداخلي للمجلس الدستوري (المادة 46) صاحب الصفة للطعن بأنه أيّ مرشح منافس خاسر في الدائرة الانتخابية، وقد فسّر المجلس الدستوري هذه المادة «بأن صفة الطعن يستمدها من كونه أحد المنافسين من الطائفة ذاتها والدائرة الانتخابية ذاتها اللتين ينتمي إليهما المطعون في صحة نيابته (م. د. قرار رقم97/6 تاريخ1997/5/17 الصادر بالطعن في صحة انتخاب النائب ياسم السبع)».

في ظلّ النظام الانتخابي الجديد القائم على الاقتراع للائحة وفق النظام النسبي، ثمة إشكاليات لا بد من تداركها:

الإشكالية الأولى: إن أيّ مرشح في لائحة منافسة له حق الطعن في عدم صحة انتخاب مرشح منافس، ولم يعد الأمر مقتصراً على أن يكون الطاعن والمطعون في صحة انتخابه منتميين إلى طائفة واحدة، لأن نظام توزيع المقاعد وفق النظام النسبي يلزم في حال استبعاد أصوات تفضيلية واعتبارها غير صحيحة إعادة ترتيب سلم الناجحين، وهذا الأمر قد يتيح للمرشح في لائحة منافسة نالت الحاصل أن يطلب الحلول مكانه.

الإشكالية الثانية: إذا انصبّ الطعن على الأصوات التي حصلت عليها اللائحة، فإن هذا الأمر يؤدي في حال قبول الطعن إلى حرمان اللائحة من هذه الأصوات، وبالتالي حرمانها من مقعد أو أكثر دون تحديد لطائفة المطعون فيه أو الدائرة الصغرى المنتمي إليها هذا المرشح، وهذا ما يفرض أيضاً إعادة توزيع المقاعد، بعد إعادة احتساب توزيع الأصوات.

الإشكالية الثالثة: في حالة قبول الطعن وإبطال عضوية نائب أو أكثر، وفي الوقت ذاته كانت اللائحة التي ينتمي إليها الطاعن مستوفية لمقاعدها بحيث يستحيل منحها مقعداً إضافياً يزيد على حصتها، هذا الأمر يطرح إشكالية حول كيفية إسناد المقعد الذي خسرته هذه اللائحة، ومن هي اللائحة التي تستفيد من بطلان الانتخاب؟

إن هذه الإشكاليات وغيرها، التي قد تواجه المجلس الدستوري، لم ينتبه إليها المشترع، ما يجعل من مهمة المجلس الدستوري أكثر صعوبة في غياب النص الواجب التطبيق في مثل هذه الفرضيات.

* أستاذ في القانون الدستوري

عمر غندور... «يا شعب النجمة العظيم»

اليوم عمر غندور، ليس رئيساً لنادي النجمة، بل مُرشّح إلى الانتخابات النيابيّة، عن دائرة بيروت الثانية، في لائحة يترأسها هو، وتضم ممثلي حزب الله وأمل والأحباش

محمد نزال

عمر غندور: نادي النجمة هو حياتي (مروان طحطح)

وصلت أصداء «النكبة» إلى بيروت. هرول الفتى إلى السلاح، إلى جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، دفاعاً عن فلسطين والأمّة. لكنّ عمر لم يُكمل الرحلة إلى النهاية، إذ نجح والده، عبد القادر، في إقناعه بأن يلعب دوراً آخر. كان ذلك قبل سبعين عاماً. أخذ الفتى على عاتقه مهمّة استقبال اللاجئين الفلسطينيين، في بيروت، في منطقة الكرنتينا تحديداً، موفّراً لهم ما تيسّر من حاجات أوليّة. لم تكن تلك علاقة عمر غندور الأولى بأهل فلسطين، فقد سمع قبل ذلك «حرتقة» أقدام الثوّار، يوم كان طفلاً في ثلاثينيات القرن الماضي، أثناء مرورهم على سطح المنزل في منطقة النويري. أخبره والده لاحقاً عن هويّة أولئك العابرين. لم يكن في النويري آنذاك سوى ثلاثة مبانٍ أساسيّة. أخيراً، أيقن عمر، كما كلّ العرب، أنّها «النكبة».

شبّ الفتى ومعه الغضب. سنوات، ويصل نبأ «العدوان الثلاثي» إلى بيروت. مصر جمال عبد الناصر تحت النار. هذه المرّة لن يُضيّع الشاب الفرصة. إلى بور سعيد دُرّ. ذهب برفقة شقيق زوجته المناضل معين حمّود. هناك حمل السلاح. فرّغ بعض غضبه القديم. بعد نحو عامين، كان وتأتي «النكسة». واحد من قلّة، عمر غندور، لم يأكله اليأس آنذاك. ما العمل؟ سيعرفه اللبنانيّون، في بداية سبعينيات القرن الماضي، كأحد أبرز الذين حاربوا اليأس الوطني، وسائر ملحقاته، لكن كيف؟ بالرياضة. صحيح أنّ نادي النجمة، الذي ظلّ يرأسه مدّة 35 عاماً، حقّق الكثير من الإنجازات الرياضيّة، إلا أنّ عمر، وإن كان يسعده الفوز، إلا أنّه كان أكثر سعادة بغايته الأولى: «أن أجد ملاذاً للشبّان في الرياضة، بعيداً عن المخدرات والقمار والتسكّع، بعيداً عن الموت العبثي». نجح في ذلك. يشهد له رفيق دربه النجماوي، في هذه تحديداً، بهيج حمدان. الأخير كان أمسى، رغم ارتجاف جسده، لا يهدأ في حفل إعلان غندور ترشّحه للانتخابات النيابيّة. نظّم له زفّة على الطريقة النجماويّة. فبينما كان الحاج عمر يُلقي كلمته، جاءته إحداهن ووضعت على كتفه ذاك العلم النبيذي، علم النادي الذي أفنى عمره لأجله، فارتبك الحاج قليلاً. انزل العلم بيده: «هذا النادي هو حياتي، لكن لطالما جهدت في إبعاده عن السياسة، لا أريد أن أفعلها الآن». لكن، مع ذلك، لم يستطع إلا أن يُقبّل تلك الراية. عندها انفجر بعض النجماويين، الذين حضروا تأبيداً، من مختلف الأعمار: «نجمة، نجمة، نجمة».

لو كانت الانتخابات تُجرى وفق لبنان دائرة واحدة، وبعيداً عن القيد الطائفي، لما كان لأحد أن يُشكّ في وصول عمر غندور إلى البرلمان. تكفيه محبّة أجيال من جمهور النادي. ذاك الجمهور الرياضي الأوسع في بلادنا. الجمهور الذي لطالما ناداه الحاج عمر، في خطاباته وبياناته، بعبارة «يا شعب النجمة العظيم». يُعلّق حمدان: «هذا صحيح، أساساً جمهور النجمة هو الطائفة 19 في لبنان». حمدان الذي لا يزال يحتفظ بصورته مع غندور، قبل نحو خمسين عاماً، يوم نجح الأخير في استقدام نجم البرازيل «بيليه» إلى لبنان. لعب في صفوف النادي مباراة وديّة على ملعب المدينة الرياضيّة. ما من نجماوي إلا ويحفظ لغندور ذاك العرْس. في عهده فاز النجمة على نادي «أرارات» (بطل الاتحاد السوفياتي السابق).

قبل اغتيال رفيق الحريري بأعوام قليلة، وقع النادي في أزمة ماليّة، ومن يومذاك في لبنان، في بيروت تحديداً، حاضر لشراء كلّ شيء سوى الحريري؟ سلّم غندور النادي، أبنه الذي رباه، إلى ابن الحريري (بهاء). الزعيم السياسي كان يطمع بضم جمهور النادي إلى جمهوره الخاص. حاول أن يُقلّد في ذلك الزعيم السابق، صائب سلام، تجاه النادي نفسه. لكن هذه المرّة سيتصدّع الجمهور، ويتزلزل النادي، مع تفاقم الظاهرة الطائفيّة والمذهبية في لبنان. بعد اغتيال الحريري ستنهار اللعبة من أساسها. هناك مَن لام غندور على خطوته، لكنّه يقول: «لم يكن أمامنا يومها من خيارات أخرى. هل أقبل أن تسقط النجمة إلى الدرجة الثانية؟ هذا حرام. والآن لا أريد أن أذكر آل الحريري إلا بالخير». هذا جزء من شخصيّة أيقونة نادي النجمة. أشياء كثيرة سَلِخ جلدها في بيروت في ظلّ الحريري، فالمال الذي غزل سليم الحص، مثلاً، هو أقدر على «خربطة» مسيرة أعرق النوادي الرياضيّة في لبنان. ليست صدفة أن يكون الحصّ من «أنزه السياسيين وأشرفهم» برأي غندور. إنّ الطيور على أشكالها تقع... لولا المال.

بعد العمل الرياضي أصبحنا نسمع باسم غندور كرئيس لـ«اللقاء الإسلامي الوحدوي». الرجل متيّم بفكرة «الوحدة». قبل سنوات، وأثناء تأديته صلاة الصبح في أحد مساجد بيروت، في شهر رمضان تحديداً، جاء بعض أهالي المنطقة وقالوا له: «يا حاج، أنت مُسلم سُنّي بيروتي، ولكن أنت واقف مع هوليك، ليش؟». سألهم: «مين هوليك؟». أجابوا: «هوليك، هوليك». غندور مؤيّد للمقاومة، لكلّ مَن يُقاوم الإسرائيلي، ومن هذه الخلفيّة ذهب بعيداً في تأييد مقاومة حزب الله. هذا الحزب هو «هوليك» عند أولئك السائلين. عندها قال لهم: «اسمعوا، هوليك هوليك، يلي عم تقصدوهم، هم من التحقوا بي وليس أنا مَن التحق بهم، هم ولدوا بالأمس، أمّا أنا فكنت أحمل البندقية في وجه إسرائيل منذ سبعين عاماً. الآن عندما وُلدوا وقاتلوا إسرائيل تُريدون منّي أن أقف ضدّهم! الله أكبر».

ظلّ مدّة لا يرتاح في نومه إلى أن حسم أمر ترشّحه للنيابة. لم يكن متحمّساً للفكرة. لكن «عندما حسمت المسألة ارتحت ونمت». يقول غندور: «أنا شايف الانقسام المذهبي والطائفي إلى أين سيوصلنا. أمل أن أساعد في ردم الهوّة. هذه بيروت. بيروت سيّدة العواصم وأمّ الجميع».

كثيرون مِن النجماويين، أقلّه في بيروت، يرون الإقدام لغندور «كنوع من الوفاء». المُشجّع محمد شحرور يقول: «والله ما كنت بدي أنزل أنتخب، بس هلّق صار في حكي تاني، صوتي إلك يا حاج عمر وتفضيلي كمان». تسأل غندور إن كان لديه كلمة للنجماويين. لا يُريد أن يدخل في هذه المسألة. لا يُريد للرياضة أن تتورط في أوحال السياسة اللبنانيّة. ولكن أما من كلمة مقتضبة؟ تلمع عيناه: «إنّي أحبّكم».

لائحة وحدة بيروت

أُعلِنَت لائحة «وحدة بيروت» عن دائرة بيروت الثانية، أمس، باحتفال في فندق «رامادا» (الروشة). وضمّت اللائحة ستّة مرشّحين، هم: عمر عبد القادر غندور وعدنان خضر طرابلسي ومحمد أمين أنور يعاصيري (عن المقاعد السُّنيّة)، وأمين محمد شرّي ومحمد مصطفى خواجة (عن المقعدين الشيعيين)، وإدغار جوزف طرابلسي (عن المقعد الإنجيلي).

> **ليست صدفة أن يكون الحصّ من «أنزه السياسيين وأشرفهم»، برأي غندور**

صلاح سلام يترشح «بالتي هي أحسن»

رُبما كان الأجدى بناشر ورئيس تحرير صحيفة «اللواء» صلاح سلام، تحويلها الى منبر معارض، بدلاً من دخول معترك النيابة، من الكتابة الى مجموعة العشرين، ومن ثم المنازلة الإنتخابية في ايار المقبل. هي تجربة وليست معركة، اذ يحرص سلام كل مرة على التأكيد أنه لا ينافس سعد الحريري

ميسم رزق

لا ينزع صلاح سلام عن كلماته هُدوءها. مهما جرّبت استفزازه بالأسئلة، لا تخرج الأمور عنده عن طورها. يكظم غيظه في الغالب. إذا ارتأى رفع سقفه، راح يُفتّش عن إجابات لا أثر فيها للمُحارب الشرس. هذه الفئة التي يصنّف سلام في خانتها، تكرّه عادة المواجهة. يهرّب منها. يفضّل حلّها «بالتي هي أحسن». حين قيلَ إن ناشر صحيفة «اللواء» ورئيس تحريرها سيؤلّف لائحة تواجه لائحة الرئيس سعد الحريري في دائرة بيروت الثانية، تعامل البعض باستهزاء مع الأمر. هل هو جادّ؟ هل يفعلها صلاح سلام. الحقيقة أن صلاح سلام فعلها أخيراً! في مكتبه الذي انتقل اليه في محلة الظريف (الملا)، آتياً من رأس النبع في منتصف السبعينيات (بشكل مؤقت) هرباً من خطوط التماس، تشعُر بالشيء وعكسه. مقتنيات قديمة مرّت عليها عقود، لا تتناسب والهاتف الذكي الذي يُتقن استخدام تطبيقاته. «دقّة قديمة» لم تجد حرجاً في مواكبة التطورات التكنولوجية، لكنه وجد نفسه يسبح عكس تيار سعد الحريري. يريد للوريث أن يكون على صورة والده رفيق الحريري ونقطة على السطر.

لم يحدّ سلام حدّو فؤاد السنيورة، الذي اختار الانسحاب من ساحة لم يعُد لمثله مكانٌ فيها. اختار سلام منحى آخر. الاثنان كانا في «خلية العشرين» التي انتفضت بوجه الحريري، رفضاً للتسوية التي أتت بميشال عون رئيساً للجمهورية، فدفع أعضاءها ثمن معارضتهم، تهميشاً أو إقصاءً.

لكن عندما يقرر شخص كسلام مبارزة الحريري انتخابياً في بيروت، فإلى ماذا يستند ظهره؟ لماذا لم يكتف بتحويل جريدته الى منبر معارض «ضد السلطة»، كما تشي بذلك صفحتها الأولى منذ أسابيع؟ ولماذا قرر أن يختم مسيرة إعلامية عمرها أكثر من 40 عاماً بالغطس في وحل الانتخابات؟

الرجل الذي عايش التطورات الإقليمية الكبرى منذ نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، وكاد يكون شهيداً مع حركة فتح في الأردن، حيث أصيب بجراح في غارة إسرائيلية خلال تغطية العمليات الفدائية في وادي الأردن، فضّل أن يجازف، أن يصبح فدائياً في هذه اللحظة، ولو أن نتائج عمليته الفدائية في العاصمة غير مضمونة.

يعرّف سلام عن نفسه بأنه من الأشخاص الذين حافظوا على ثوابتهم الوطنية، والتزموا القضايا العربية (لا سيما قضية فلسطين). إسلامياً، يطرح نفسه من أصحاب الخط المعتدل والانفتاح والحوار. يبدو من الأشخاص الذين يستصعبون التغيير، أو الانتقال من مرحلة الى أخرى. هو من الجيل الذي ما زال يعيش كما لو أنه في عهد رفيق الحريري. أقله في اللاوعي. كما لو أن الأخير ما زال على قيد الحياة. يرى أن الحقبة الحريرية (مرحلة الأب) حقبة ذهبية للبنان وبيروت. صحيح أنه كان يختلف معه عند بعض المفاصل، لكن رفيق الحريري «كان حريصاً على استيعاب الجميع». لا مأخذ على سعد بل على فريق عمله، لذلك، تصبح المقارنة بين فريقي عمل الأب وابنه ظالمة للحريري الأول.

يقول سلام إن الافتراق بدأ مع ترشيح العماد عون للرئاسة. زاد الطين بلة أداء الحكومة، ومن بعده ما يسميه سلسلة التضحيات التي لم يأخذ سعد الحريري شيئاً مقابلها. هذا الواقع «خلق حالة من الإحباط عند السنّة، وتحديداً البيروتيين». هذا الانقلاب في المزاج السنّي، على ذمة سلام، كان دافعاً لتشكيل اللائحة. هنا يشرح أكثر. فقد كنا أمام خيار من اثنين: إما الانكفاء وجعل البيارتة يستسلمون أمام الواقع الحالي، وإما القيام بخطوة تحرك الستاتيكو الذي كان موجوداً، وتشجّع الناس على اختيار من يمثل صوتهم الحقيقي.

ما يقوله رئيس التحرير هل ينطبق على مرحلة ما بعد احتجاز الحريري في الرياض؟ يجيب سلام بأن «العطف الكبير الذي حصل، للأسف، لم يُعمل على تنظيمه وتحويله الى تيار شعبي». بل على العكس، «استمرت الممارسات السابقة في إهمال الجمهور وعدم الحرص على تحصيل الحقوق».

يريد سلام أن يواجه سعد الحريري من دون أن يواجهه. أن يؤلف لائحة ولا تكون منافسة لائحة تيار المستقبل. هي فقط «لتصحيح مسار معيّن». فالحريري يجب أن يكون في موقع لا ينازعه عليه أحد! لكن الخطاب السياسي الذي يتبنّاه يحوّله من زعيم طائفي إلى طرف في هذه الطائفة.

هل يقف السعوديون وراءك؟ يؤكد سلام أن المملكة لم تتدخل سلباً ولا إيجاباً في موضوع لائحته. النفي يكون أحياناً بمثابة تعبير عن جواب مضمر ليس وقت البوح به. أن لا تطلب السعودية من سلام الانسحاب من المعركة الانتخابية، يعني ذلك موافقة ضمنية على الترشح، ولينجح من ينجح!

سلام الذي يعتبر نفسه أنه يمثّل حالة اعتراضية، متفائل الى حدّ توقعه فوز لائحته بمقعدين أو ثلاثة. لكن ماذا في حال لم ينجح هو نفسه؟ في 14 شباط الماضي كتب سلام مقالاً عن رفيق الحريري بعنوان «دولة الرئيس ... سامحنا». قصد الرجل الاعتذار عن الحال التي وصل اليها البلد. في 7 أيار المقبل، هل يكتب صلاح سلام لسعد الحريري ويقول له «دولة الرئيس... سامحنا» في حال خالفت حسابات الحقل البيروتي حسابات بيدره... وأتت لمصلحة رئيس الحكومة؟

صلاح سلام يواجه ولا يريد أن يواجه (أرشيف)

مناورة الداخلية: احتساب الأصوات إلكترونياً

أسابيع قليلة تفصل لبنان عن أول انتخابات نيابية يشهدها وفق القانون النسبي. الامتحان الفني واللوجستي هو الأساس. وزارة الداخلية تعمل لتوفير عملية انتخابية غير معقدة إن لناحية آلية الاقتراع أو لجهة احتساب النتائج

عادة حلاوي

يشهد لبنان في السادس من أيار المقبل أول انتخابات نيابية منذ تسع سنوات، بعدما كان التمديد تلو التمديد قد جعل ولاية المجلس الحالي تسع سنوات بدل 4 سنوات. هذه الانتخابات لن تكون وفق النظام الأكثري، وعمره من عمر المجالس النيابية منذ عهد الانتداب الفرنسي، بل وفق نظام نسبي وصوت تفضيلي وإفساح المجال أمام تصويت المغتربين في بلدان إقامتهم، للمرة الأولى في تاريخ لبنان.

من هذه الزاوية الجديدة في القانون الانتخابي، تقارب اللجنة التقنية الموكلة التحضير للانتخابات ثلاثة عناصر أساسية هي الآتية:

- الأوراق المطبوعة سلفاً، والتي يحصل عليها الناخب من داخل قلم الاقتراع. وتتضمن اللوائح الانتخابية بحسب لون كل منها وأسماء المرشحين في الدائرة وصورهم.

- العازل الانتخابي الذي صمم وفق معايير جديدة تحفظ للناخب خصوصية الاقتراع وسريته.

- العمل على تحضير كل التقنيات المتعلقة بانتخاب المغتربين كصناديق الاقتراع والقوائم الانتخابية وغيرها بهدف إرسالها قبل موعد انتخاب المغتربين المحدد في 27 و29 نيسان 2018. لا يحدد مستشار وزير الداخلية خليل جبارة موعداً لانتهاء التحضيرات التي يعمل عليها وفريق عمله، لكنه يوضح أن هناك مجموعة أمور يتم العمل عليها بالتدرج، «وقد أنجزنا الجزء الأكبر المطلوب لا سيما مع انتهاء مدة مراجعة القوائم الانتخابية المحددة في الثالث من شهر نيسان المقبل».

يقول جبارة لـ«الأخبار» إن «الأولوية حالياً لتأمين مستلزمات العملية الانتخابية للمغتربين. ستعمل الداخلية على إرسال كل الاحتياجات الانتخابية قبل 27 نيسان لتمكينهم من الانتخاب وفق المواعيد المحددة في القانون، لكن عملية فرز الأصوات ستتم في لبنان مع التشديد على عدم إمكانية اقتراع المغترب إلا في بلد إقامته حيث تسجل، وليس في لبنان في حال خطر له تعديل رأيه أو صوت وجوده في لبنان يوم الانتخاب». محلياً، يضيف جبارة، تتابع وزارة الداخلية عملية تدريب رؤساء اقلام الاقتراع مناطقياً، وقد شارفنا على إتمام عملية تصحيح القوائم الانتخابية التي ستكون جاهزة نهاية الشهر الجاري، كذلك صناديق الاقتراع الجديدة وعددها 10 آلاف صندوق صارت جاهزة والعوازل الجديدة فضلاً عن لجان القيد».

أما لناحية الية الانتخاب، فيتحدث جبارة عن ما يسميها «الأوراق المطبوعة سلفاً»، والتي تعد تجربة أولى وصممت لتتضمن اللوائح الانتخابية مع الوانها وأسماء المرشحين وصورهم. يتم طبعها بحسب الدوائر الصغرى بما يسهل على المقترع عملية إعطاء الصوت التفضيلي، مشيراً إلى أن الوزارة في صدد طباعة 20 بالمئة أكثر من عدد الأوراق المطلوبة طبقاً لما ينص عليه القانون.

معظم الأمور اللوجستية انتهت وتبقى التفاصيل المتعلقة بمواكبة اليوم الانتخابي حيث تحتاج الوزارة إلى ما يقارب 25 ألف عنصر أمني و15 ألف موظف بين أمين قلم وكاتب فضلاً عن فريق عمل متخصص بإدخال الأرقام إلى البرنامج الإلكتروني المعتمد، إضافة إلى لجان القيد المكوّنة من قضاة.

يشدد جبارة على أن هذه الورشة تهدف لإنجاح اليوم الانتخابي في كل لبنان والحيلولة دون أية مخالفات أو عمليات ضغط على المواطنين حيث يمنع تصوير الأوراق المطبوعة للوائح، خصوصاً لحظة إدلاء الناخب بصوته أو إخراجها خارج أقلام الاقتراع.

أما لناحية إعلان النتائج، يستبشر جبارة خيراً في إمكان جمع واحتساب النتائج إلكترونياً وإصدارها تباعاً وفق نظام ربط إلكتروني بين لجان القيد والدوائر، على أن تكون النتائج مكتملة مع ساعات الصباح الأولى.

وتلافياً لأي أخطاء ممكنة، يكشف جبارة أن الداخلية ستجري الأسبوع المقبل «مناورة إلكترونية حية» لعملية جمع واحتساب الأصوات إلكترونياً لهدفين، تجربة العمل على النظام الإلكتروني الحديث المعتمد وإعلان نتائج الانتخابات في وقت قياسي وأسرع من المرات السابقة.

(مروان طحطح)